ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
**Asst. Prof. Dr. Basma Faris Muhammad**
University of Mosul / College of Arts / Sociology
Email :
Basima.f.m@uomosul.edu.iq

***Keywords:***
Social responsibility, civil society, social protection, vulnerable groups.

A R T I C L E I N F O

***Article history:***
Received 10 Jun 2024
Accepted 30 Jul 2024
Available online ١ Oct 2024

# The Social Responsibility of Civil Society Organizations in Protecting Vulnerable Group's: Analytical Social study

A B S T R A C T

The need for institutions concerned with providing social protection and care to vulnerable groups and the weak and disadvantaged segments of society has increased recently, after the state and governments were unable to keep up with them and address their problems, which necessitated the intervention of another sector known as civil society organizations, which have the social responsibility to support and protect these groups. These organizations became widespread and widespread in the last years of the twentieth century. They are free, non-profit, voluntary organizations and are not linked to the government, such as political parties, trade unions, human rights associations, environmental protection associations, and charities. They have social responsibility and pay attention to societal issues such as unemployment and poverty.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.3717

## المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في حماية الفئات الهشة دراسة تحليلية اجتماعية

أ.م.د باسمة فارس محمد/ جامعة الموصل/ كلية الآداب/ علم الاجتماع

**الخلاصة:**

ازدادت في الآونة الاخيرة الحاجة إلى مؤسسات تهتم بتقديم الحماية الاجتماعية والرعاية للفئات الهشة وللشرائح الضعيفة والمحرومة في المجتمع، بعد أن عجزت الدولة والحكومات على مجاراتها والنهوض بمشكلاتها، مما استدعى تدخل قطاع آخر عُرف بمنظمات المجتمع المدني التي تقع على عاتقها المسؤولية الاجتماعية لدعم وحماية هذه الفئات، إذ شاعت وانتشرت هذه المنظمات في السنوات الاخيرة من القرن العشرين، وهي من المنظمات التطوعية الحرة غير الربحية ولا ترتبط بالحكومة كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات حماية البيئة والجمعيات الخيرية، فعليها المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بقضايا المجتمع من مثل البطالة والفقر.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المجتمع المدني، الحماية الاجتماعية، الفئات الهشة.

## المبحث الأول

## عناصر البحث

أولًا: اشكالية البحث:

تعد المسؤولية الاجتماعية احدى القيم الانسانية التي يجب تنميتها فهي ثقافة والتزام ضمن اولويات التخطيط الاستراتيجية لأية مؤسسة في الدولة، كما أنها جزء من المسؤولية بصفة عامة ؛ فالفرد مسؤول عن نفسه وعن الجماعة والجماعة مسؤولة عن نفسها واهدافها، دعم اعضائها بوصفهم أفرادا في جميع الامور والاحوال، كذلك المجتمع يكون سليمًا إذا سلم جميع افراده وقاموا بأداء مسؤوليتهم وواجباتهم على اتم وجه، لاسيما إذا كانت المسؤولية تخرج من نطاق الدولة لتكون هناك منظمات خاصة مستقلة لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها في تقديم الدعم المعنوي والمادي للمجتمع ولا سيما للفئات المحتاجة والهشة، كالفقراء والايتام والارامل والاطفال والمسنين، ويبرز دورها ومسؤوليتها الاجتماعية بالسعي لتطوير قدرات المهمشين والهشين الذين عجزت الحكومة عن اشباع احتياجاتهم الاساسية لا سيما ما تقوم به في اثناء الحروب والنزاعات والازمات.

يقودنا هذا الكلام لوضع بعض التساؤلات منها:

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1. ماهية منظمات المجتمع المدني.
2. ما المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها لحماية الفئات الهشة في المجتمع.
3. ما هي مبادئها ودورها في المجتمع الموصلي.

ثانيًا: أهمية البحث:

تنبثق اهمية هذه الدراسة بفهم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني بصورة عامة وفي مدينة الموصل بصورة خاصة، وما هي المسؤولية اللازمة لتطوير ادائها وحمايتها التي تقدمها للفئات المعرضة للخطر والفئات الهشة بجميع انواعها ومحاولة وضع البرامج العلاجية والوقائية والإغاثية لهذه الفئات.

ثالثًا: أهداف البحث:

يسعى البحث للتعرف على:-

1. ماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني.
2. بيان مستوى الخدمات التي تقدمها لحماية الفئات الهشة.
3. المعوقات التي تواجهها في عملها.
4. الوصول إلى بعض الحلول والمعالجات للمشكلة.

رابعًا: المفاهيم والمصطلحات العلمية الواردة في البحث:

1. المسؤولية الاجتماعية.. يعرف المعجم الوسيط المسؤولية بوصفها حال من يسأل عن أمر تقع عليه تبعيته (محمد، ٢٠٠٣، صفحة ٦٣).

أما البنك الدولي فقد عرّفها على انها التزام اصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة بالعمل مع موظفيهم وعلاقتهم بالمجتمع المحلي ككل لتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد (World، ٢٠٠٥، صفحة ١).

وفي هذا الاطار نجد تعريف Drucker الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (طاهر و صالح ، ٢٠١٥، صفحة ٤٨).

أما المسؤولية الاجتماعية للمنظمة Social responsibility from organization concept فقد عرّفها معجم المصطلحات الاجتماعية بأنها الارتباط بين الحقوق والواجبات، فإشباع الاحتياجات محل المشكلات يرتبط بمدى مساهمة افراد المجتمع واشتراكهم في اشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم (عبد الفتاح ، ٢٠٢٠، صفحة ٥٣٢).

يمكننا تعريفها إجرائيًا : هي مدى مساهمة والتزام المؤسسات في الحقوق والواجبات المناطة لهم تجاه المجتمع من ضمنها الفئات الهشة في المجتمع العراقي عامةً وفي مدينة الموصل خاصةً.

2. المجتمع المدني، يشير إلى مجموعة من التنظيمات التي نشأت بشكل إرادي حر مستقل نسبيًا عن الدولة، إذ إن المنظمات غير الحكومية أو ما نطلق عليه المنظمات الاهلية تمثل قطاعًا رئيسًا في مؤسسات المجتمع المدني (هبة، ٢٠١٤، صفحة ٥٦).

وتعرفه الامم المتحدة، بأنه مجموعة المواطنين على المستوى المحلي أو الوظيفي أو الدولي ولا تكون جزءًا من حكومة ما ، ولا تعمل من اجل الربح وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص المرأة أو البيئة أو المجتمع (ابراهيم، ٢٠٠٠، الصفحات ٨٦-٨٧).

كما أنها تقام من قبل جماعات ومراكز البحوث والمؤسسات الإغاثية والاحزاب السياسية والمنظمات الحرفية والمجموعات المدنية (R.L.J، ١٩٨٥، صفحة ٥٩).

اصطلاحًا: يتفق علماء الاجتماع السياسي على اعتبار المجتمع المدني مجموعات من المنظمات الطوعية، الحرة المستقلة عن الدولة يكون الانخراط فيها بصورة اختيارية تسعى لخدمة المصالح العامة (سمية، ٢٠١٠، صفحة ٣٨).

اجرائيًا، وهي المنظمات التي تعمل في مجال الرعاية الاجتماعية والتي لها المسؤولية الاجتماعية لحماية الفئات الهشة كالفقراء والايتام والعجزة والارامل والنساء المعيلات والمسنين وتمكينهم في المجتمع الموصلي.

الحماية الاجتماعية: تمثل قضية الحماية الاجتماعية إحدى القضايا الهامة والضرورية لكل افراد المجتمع ؛ وبها يعيش الإنسان في أمان واستقرار وطمأنينة، والحماية الاجتماعية في ابسط معانيها هي مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف في اساسها إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فهي أيضًا تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي يتعرض لها الافراد على العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن وحماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة (احمد، ٢٠١٥، صفحة ٣٠٥).

أما اجرائيًا هي مجموعة التدابير الحمائية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لذوي الفئات الهشة من مأكل وملبس ومسكن والعلاج لاسيما في الظروف والازمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، لخلق نوع من الامان الاجتماعي والاقتصادي.

3. الفئات الهشة: لغويًا: الهش والهشيش من كل شيء، ما فيه من رخاوة ولين (ابن منظور، د.ت، صفحة ٤٦٦٧) وهو الشيء القابل للكسر.

أما اصطلاحًا: فهي تلك الفئات أو المجموعات الضعيفة التي تكون اوضاعها معرضة اكثر من غيرها للتدهور جراء اي متغير لاسيما في اوقات الازمات والحروب وسبب الهشاشة راجع إلى الفقر والعوز والموروث الاجتماعي والتهميش في دائرة صنع القرار، ومن امثلة المجموعات (النساء، الاطفال، الفقراء، العاطلين عن العمل، العمال، ذوو الاحتياجات الخاصة...) (باسمة، ٢٠٢٢، صفحة ٣٥).

كما هم الاشخاص أو الفئات الاقل قدرة على التأقلم مقارنة مع الفئات الاخرى في مواجهة الاخطار والآثار السلبية في المجتمع وذلك في غالب الاحيان بسبب معاناة سابقة من تمييز أو حيف اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو بسبب النوع (وثيقة الناظور، ٢٠١٥، صفحة ٢٩).

أما التعريف الاجرائي لها: فهي اعداد من الافراد والجماعات الفقيرة الذين يعيشون في قاع المجتمع وهم معرضون إلى مخاطر وعدم القدرة على التكيف مع الاوضاع الاجتماعية ويحتاجون إلى دعم ورعاية من قبل الحكومة والمنظمات الاهلية وغير الاهلية في مدينة الموصل.

نوع البحث ومنهجيته

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تقدير خصائص لظاهرة معينة ويهتم بوصفه وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا، اعتمدنا في هذه الدراسة الوصف الكيفي ليصف الظاهرة ويوضح خصائصها (سناء، ٢٠٠٩، صفحة ١٣٦).

المبحث الثاني

مبادئ المجتمع المدني وعناصره

تتحدد مبادئ المجتمع المدني في:

1. المساواة المستنيرة غير الآلية التي تؤمن بالمساواة في القيمة الانسانية والواجبات والحقوق القانونية.
2. حماية الجماعات الضعيفة والمحرومة والاقليات، ومحاربة التمييز ضدها.
3. الحرية والاستقلال الفردي بالقدر الذي لا يتعارض مع الدستور والقانون.
4. الايمان بالديمقراطية بوصفها أساسا للوصول إلى السلطة.
5. مشاركة الحكومة في التنمية، ضمن اهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني مبدأ المشاركة من قبل الدولة في العمل من اجل التعجيل بتجديد المجتمع المحلي وتنميته.
6. ترسيخ مبدأ الشفافية وحق الرقابة المتبادلة في نطاق ما هو عام دون جور على الحياة الشخصية والحريات الفردية ومبدأ الخصوصية (احمد، ٢٠١٥، صفحة ١٩٤).

كما تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تمكين الفئات الهشة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا وذلك للنيل من حقوقهم، وقد نشأت بوصفها منظمات خيرية تسعى إلى محاولة إشباع حاجات هذه الفئات واتباع الاساليب التي تعمل على ادماجهم في حركة المجتمع (عبدالله، ٢٠٠٨، صفحة ٥٤).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

فمنظمات المجتمع المدني هي احد اهم عناصر التحول الديمقراطي في عالمنا المعاصر، عبر دورها في تمدن المجتمعات وقدرتها على تطوير ادواتها وسلوكياتها في تحقيق النفع العام، إذ شهدت الساحة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) تشكيل العديد من تلك المنظمات نتيجة الانفتاح الديمقراطي، وبمختلف القطاعات والنشاطات الثقافية والاجتماعية، إلا أن اوضاع منظمات المجتمع المدني في العراق شهدت انتكاسًا وتراجعًا كبيرًا في جهودها لتمدن المجتمع بعد عام (٢٠٠٣).

وأن جوهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق، وبالرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها، هو أن العديد منها لا يزال يعمل بالأطر أو القيم التقليدية ، والتي تعد انعكاسًا لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة مما ادى إلى التناقض بين نمطين مختلفين ما بين المجتمع التقليدي الراسخ والمجتمع المدني القادر على تأهيل مجتمع متمدن مشبع بالثقافة الديمقراطية (محمد، ٢٠٢٠، صفحة ٦٩).

عليه فان عناصر المجتمع المدني الاساسية هي :

1. الطوعية: وترتبط بعنصر الإرادة الحرة للفرد واختباره في الانتماء إلى احدى مؤسسات المجتمع المدني، أما لتحقيق منفعة عامة أو الدفاع عن مصالح طبقة أو فئة معينة من طبقات المجتمع، وترتبط "الطوعية" بعوامل

اخرى مثل طبيعة التركيب النفسي والاجتماعي والبيئي في تكوين ملامح شخصية الفرد (عامر وناظم ، ٢٠٠٣، الصفحات ٦٨-٧٠).

2. المؤسسية والتنظيم: والمقصود بها ضرورة العمل ضمن تنظيمات ومؤسسات تعتمد على نظام اداري وبرنامج واهداف آنية واستراتيجية معينة، إذ لا نكاد نجد أي عمل أو نشاط فاعل ومؤثر من دون تنظيم وتخطيط مسبق.

3. الغاية والدور: فاعلية وتأثير مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بمدى الدور الذي تؤديه داخل المجتمع وعلى ضوء ذلك يحدد مدى نجاحها او فشلها، بوصفها تمثل مؤسسات امة وليس مؤسسات دولة، ومن الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات تتحدد علاقتها مع الدولة ايضًا ؛ إذ كلا الطرفين يجب أن يتنافسا بعضهما مع بعض في تقديم خدمة للمجتمع.

4. الاستقلالية: والمقصود هنا الا تخضع مؤسسات المجتمع المدني لأي شكل من اشكال التبعية والهيمنة من الخارج أو الداخل والمتمثلة بفرض آراء وسياسات واملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة، الامر الذي يؤثر سلبًا في مستقبلها وفشلها حتمًا؛ لأنها لا تنسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها في الاستقلالية، وقد تلجأ البعض من المؤسسات إلى عدم استخدام مبدأ الشفافية في التعامل مع المواطنين لتجاوز هذا العنصر الاساسي مما يؤدي إلى عدم الثقة بها وفشلها في الاجل المتوسط والبعيد (عباس، ٢٠١٢، صفحة ٦٢١).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني

تعد المسؤولية الاجتماعية احدى دعائم الحياة المجتمعية المهمة ووسيلة للتقدم الفردي والجماعي، فقيمة الفرد في مجتمعه تقاس بمدى تحمله للمسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين والاحساس بالمسؤولية الاجتماعية بصقل الشعور بالواجب لدى الفرد ويؤدي إلى الالتزام بالمعايير والقواعد الانسانية التي تؤدي إلى وحدة المجتمع وتآلف افراده، أما ضعف المسؤولية الاجتماعية وانعدام الضمير فيعد عاملًا سلبيًّا هدامًا للمجتمع، فهي تعبر عن ارتباط الفرد الوثيق بالجماعة والشعور بالانتماء إليها والرغبة الشّديدة بالحفاظ عليها والعمل على تطويرها، فالفرد المسؤول اجتماعيًّا هو فرد يهتم بمناقشة وفهم المشكلات الاجتماعية والسياسة العامة في المجتمع ويتعاون مع الزملاء ويحترم آرائهم ويبذل الجهد في سبيل المحافظة على سمعة الجماعة واحترام الواجبات الاجتماعية، فالشعور بالمسؤولية الاجتماعية هو شعور ذاتي بأنّ الفرد يتحمل سلوكه الخاص وينتفع بما يفعل ويتحمس لدوره في الحياة من دون تقاعس أو تردد، كما تعبر عن النضج النفسي للفرد الذي يتحمل المسؤولية ويكون على استعداد للقيام بنصيبه بوصفه فردا يحقق مصلحة المجتمع (ياسر، ٢٠١٤، صفحة ٤١).

وقد برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتنامى نتيجة العديد من التحديات كان من اهمها:

1. العولمة بأشكالها المتعددة.
2. تزايد الضغوط الحكومية والشعبية لحماية العاملين في البيئة.
3. التطورات التكنولوجية المتسارعة.
4. الكوارث والمشكلات العديدة (فؤاد، ٢٠٠٣، صفحة ٢٠).

كما انها احدى المبادئ الهامة والعامة التي تقوم عليها مهنة الخدمة الاجتماعية أي إن قيام الاخصائي الاجتماعي نيابة عن العميل (فرد- جماعة- مجتمع) يتصدى لتعديل الظروف البيئية المحيطة وعادة ما يتم تحقيق هذا المبدأ بما يسمى بالتعاقد (Contract) شريطة أن يصبح كلًّا من الاخصائي الاجتماعي والعميل على بينة من الفهم والموافقة على الواجبات والمسؤوليات التي يجب انجازها في ضوء مستوى دور الاخصائي الاجتماعي، وهو اتفاق ليس مكتوبًا ولكنه يُعبر عن الموافقة الشفهية على ما يجب أن يتم وكيفية تحقيق ذلك، أن هذه الاستراتيجية تعد من الاستراتيجيات الهامة وبالذات في طريقة تنظيم المجتمع لأنها تعمل على كسب مشاركة المواطنين في جهود المنظمات والمؤسسات وبالذات التطوعية منها وأن اصبحت هذه المشاركة في الوقت الحالي تضم مختلف المؤسسات الاقتصادية والنقابات المهنية وحتى السياسية مثل الأحزاب (صالح، ٢٠٠٩، صفحة ٧٤). وهي تعبر عن مدى استجابة الاخصائي الاجتماعي لحاجات المجتمع والعملاء، واستجابة مهنة الخدمة الاجتماعية للمسؤولين والعملاء والمهن الاخرى في توضيح لرسالة الخدمة الاجتماعية ووظيفتها، والطرق والاساليب والعلوم والمصارف والمبادئ والمهارات التي تستند عليها في تقديمها لخدماتها، كذلك زرع الاطمئنان لدى العملاء من الممارسين المهنيين الذين لديهم القدرة على ممارسة ادوارهم المهنية بناءً على توفير معايير وشروط معينة (عبد العزيز، ٢٠١٢، صفحة ١٢).

كما يُعد المجتمع المدني اخر اشكال المجتمعات التي تبلورت، بحيث اصبح يشكل بيئة حاضنة لحياة الانسان على اساس من قاعدة المواطنة المتساوية، وقد برز المجتمع المدني من وجوده وفاعليته في عصر العولمة بسبب تراجع دور الدولة القومية وعدم قدرتها على تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات مواطنيها. وتبرز المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني في تحقيق برامج الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين الذين عجزت الحكومات عن إشباع احتياجاتهم من الاسباب التالية:

1. تطوير قدرات المهمشين بالعمل على تمكينهم من الناحية الاقتصادية، من طريق صيغ المشروعات الصغيرة تارة، أو إعادة تأهيلهم بحسب متطلبات سوق العمل تارة اخرى، كما أنه يسعى إلى تدبير تمويل مشروعات تنموية بينه وبين الدولة مع تمويل للقطاع الخاص فيه مع مشاركة الفقراء انفسهم كي يتحولوا إلى منتجين بدلًا من مُتلقين فقط.

2. تطوير القدرات السياسية والثقافية والاجتماعية للمهمشين والفقراء، وكذلك تطوير قدراتهم الاجتماعية بأن يجعلهم ينتظرون في روابط وجماعات قادرة على انتاج رأس المال الاجتماعي، ومحو اميتهم مما يجعلهم مواطنين قادرين على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه الاخرين.

3. التوجه بصيغة الحكم الرشيد، لتصبح الصيغة التي تضبط معايير التفاعل السياسي والبيروقراطي والاجتماعي على السواء، بحيث يصبح نبذه الصيغة الحديثة للتفاعل مدخلًا للتعجيل بالتحول الديمقراطي من ناحية ولتطوير العلاقة بين المواطن والدولة من ناحية اخرى.

4. مراقبة ومحاسبة التحول الديمقراطي حتى يمكن انجاز هذا التحول على وفق معاييره الصحيحة، بحيث يساعد ذلك على قبول اصحاب القرار امكانية المشاركة في مقابل إقبال المواطنين على المشاركة والعمل على تصحيح اي انحراف عن الممارسة الديمقراطية من الطرفين، وبالتالي يعمل على تقليص التهميش السياسي للمواطنين (احمد، ٢٠١٥، صفحة ٣١١).

ويعد المجتمع المدني مصدر قوة هامة للدولة فهو يخلق شبكات ومؤسسات ومنظمات، كما أنها اصبحت تتحمل جزءًا كبيرًا من مسؤولية التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وكذلك مسؤولة عن تشكيل الاحوال الداخلية للمجتمع وعلى الاخص جودة المؤسسات التشريعية والسياسية والاقتصادية والتي تعتمد بشكل كبير على قدرة الدولة لبقائها، وكذلك اصبحت اكثر من الوسائل ملاءمة من اجل الوصول إلى اصلاح اجتماعي واقتصادي وسياسي، وكذلك اصبحت هذه المؤسسات باستطاعتها تحريك المجتمع بأكمله لتحقيق اهداف ومتطلبات التنمية لما تتمتع به هذه المؤسسات من مرونة تعد بمثابة محركات فعّالة لإحداث التغيير وبمعدل سرعة اكبر في المؤسسات الحكومية التي تكبلها قيود الروتين واللوائح (منى، ٢٠١٥، صفحة ٥٨).

وتهتم المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات البسيطة والمحدودة الثقافة بالمتطلبات الفردية (الغذاء، والنقل، والتعليم.. الخ)، أما في المجتمعات المتقدمة والاكثر تعقيدًا فأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتسع ليضم (النفع الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية، والتقدير الاجتماعي، والاستجابة الواسعة لحاجات اصحاب المصالح وتوقعاتهم)، وقد استند في صياغته وبلورته إلى ثلاث حقائق رئيسة:

1. الحقيقة المعنوية: تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمنظمة ومن ثم فأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين منظمة الاعمال وقيم المجتمع الذي تتعامل معه المنظمة ولاسيما مجتمع المنظمة.

2. الحقيقة العقلانية أو الشرعية: تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمنظمة، بقواعد المجتمع التي تؤثر في الاهداف الاستراتيجية لمنظمة الاعمال وجهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية ومن هذه القواعد (قوانين المخرجات الاجتماعية، والغرامات، والمقاطعة الاجتماعية، والعقاب الاجتماعي).

3. الحقيقة الاقتصادية: تصف بأنها احدى الوسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للأعمال، لأنها تعمل على اكتساب القيمة المضاعفة بمساعدة المنظمة على استيعاب حاجات وإسهامات الجماعات المختلفة (سناء وعبد الرضا، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٦).

وتعد نهاية الحرب الباردة بمثابة تحول جذري في حقل العلاقات الدولية، إذ عرفت تغيرات عميقة من حيث طبيعة المواضيع والفواعل، فمن حيث طبيعة المواضيع تزايد الاهتمام في مدة التسعينات بقضايا البيئة، الصحة، حقوق الإنسان، التنمية، واصبحت هذه المواضيع في صلب البحوث السياسية، أما من حيث الفواعل وطبيعتها فقد ظهرت العديد من الفواعل المؤثرة على مستوى السياسة العالمية، واصبح لها دور مؤثر يوازي دور الدولة كالمنظمات الدولية غير الحكومية (NGOS)، مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فيمكننا القول أن نطلق عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وبداية القرن (٢١) بأنه عصر (الـ NGOS) إذ زاد وما زال يتزايد عددها ويتعاظم دورها على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية كافة ، من هنا كانت اهمية رصد دورها ومحاولة استشراق مستقبلها على ضوء المتغيرات المتسارعة التي تحدث على المستويات كافة ، فالدولة لم تعد قادرة على إشباع الاحتياجات جميعا ، زيادة على ضعف هياكل المشاركة ومن ثَمَّ تشكل تلك المنظمات منفذًا للمشاركة فضلًا عن إشباع بعض الاحتياجات، وفي السياق نفسه فأن المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الطوعية الخاصة هي عبارة عن منظمات غير ربحية، بعضها ديني، والبعض الآخر علماني، بعضها محلي والآخر اجنبي ومنها منظمات مهنية وأخرى غير مهنية، هدف هذه المنظمات الرئيسي هو المساهمة في الحد من المعاناة البشرية والتنمية في البلدان الفقيرة، وهي تشمل الجمعيات الاهلية والتعاونية، والنقابات والجماعات والبيئة، الجمعيات الاستهلاكية والنسائية والجمعيات الفلاحية والائتمانية، وتبعًا لذلك فأن الأمم المتحدة (UN) في البداية لم تحدد تعريفًا دقيقًا لهذه المنظمات، إلا أن الدور المتعاظم لهذه المنظمات على الصعيد الدولي ادى إلى اعتراف الـ (UN) بها واصبحت اليوم تطلق اسم (NGOS) على كل المنظمات غير الربحية والانتماء إليها طوعيًا ، فلها اهداف محددة تسعى إلى تحقيقها (لطفي، ٢٠١٣، صفحة ٩).

وحدد "هيكل" أن المجتمع المدني يكون في الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين الاسرة والدولة ؛ إذ يتكون المجتمع من الاسرة والمجتمع المدني والدولة، كما وضع العالم تالكوت بارسونز مجموعة شروط ومحددات لقيام المجتمع المدني ، وهي:

1. ضرورة انتمائه للأمة فكرًا واهدافًا.
2. استقلاليته عن الدولة.
3. قيامه على مبدأ الطوعية وحرية الانتماء إليه.

4. اعتماده على اجراءات تنظيمية وادارية تخص كيفية اتخاذ القرارات وطرق تنظيمها.

5. المساواة بين الاعضاء في الحقوق والواجبات (عبدالله، ٢٠١٢، صفحة ٢٦٠).

وفي العصر الحديث اتسعت دائرة المعلومات والاتصالات بين مختلف المجتمعات وتشابكت المصالح وتعددت القوى بدفع قوى من التكنولوجيا المتقدمة والاسواق الدولية المتنافسة والتكتلات الاقتصادية المرعبة والقوى الاقتصادية والفكرية المتصارعة، ولابد من مواجهة الاوضاع والتغيرات ليس فقط بالدولة وجهازها البيروقراطي الرسمي وبالأنشطة الاقتصادية والمالية وتشريعاتها ولكن ايضًا برفع وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، ويعد المجتمع المدني مصدر قوة هامة خارج الدولة دون ان يعني ذلك أنه يقف ضد الدولة وانما يعني خلق شبكة مؤسسات ومنظمات مستقلة ذاتيًا ليس لها مركز واحد وانما عدة آلاف من المراكز ولا يمكن تدميرها بسهولة من اي جهة تحتكر السلطة تحت اي مسمى حكومة كانت او حزبًا وبذلك يحافظ المجتمع المدني على استقلاليته دون ان يعني ذلك انه لا يحتاج إلى الدولة ؛ إذ ان كليهما يحتاج بعضهما إلى بعض بيد ان لكل طرف منهما اسبابا ومبررات وجودة وكيانه المستقل، إذ تقوم منظمات المجتمع المدني بوصفها منظمات شعبية تطوعية بدعم ومساندة الجهود الحكومية في شتى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وفي شتى مجالاتها؛ إذ تعبر هذه المنظمات عن حاجات ومشكلات المواطنين بما يساعد في صنع قرارات تخطيطية اكثر موضوعية وبحيث تساند الجهود الشعبية الجهود الحكومية في تحقيق سياسات رعاية اجتماعية مناسبة وموضوعية وبخاصة في الوقت الحالي التي تنامت فيه عمليات الخصخصة (منى، ٢٠١٢، صفحة ٦٣٣).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وبهذا اصبح المجتمع المدني آخر اشكال المجتمعات التي تبلورت بحيث اصبح يشكل بيئة خاضعة لحياة الانسان، وإذا كان ظهور المجتمع المدني قد تظافر مع ظهور المجتمع السياسي في القرن (١٦)، وهي المهلة التي تعرض لها بعمق واسهاب تنظير العقد الاجتماعي، فقد اصبح اكثر بروزًا في وجوده وفاعليته في عصر العولمة، بسبب ظروف عديدة، منها تراجع دور الدولة القومية، بحيث اصبحت الدولة عاجزة عن تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات مواطنيها، ومن هذه الظروف ايضًا تخلف اداء القطاع الخاص على الصعيد الوطني في مجتمعات العالم الثالث، بحيث اقتصر وعيه مسؤولياته الاقتصادية، يضاف إلى التغيرات التي طرأت على سوق العمل، الامر الذي زاد من معدلات البطالة، بحيث ادت هذه الظروف جميعًا إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعي، إذ نجد أن عدد السكان تحت خط الفقر في مجتمعاتنا العربية تراوحت بين (٣٤% و ٥٠%)، فضلًا عن انتشار الاستبدادية والنظام الابوية ولا ترى جدوى في مقولة الديمقراطية، وتعمل وتضيق قنوات المشاركة الاجتماعية والسياسية، وتجعلها في غالب الاحيان ذات طبيعة قهرية ودعائية وسطحية، ارتباطًا بذلك تبرز المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، التي تؤسس سياساتها باتجاه السعي لتطوير قدرات المهمشين الفقراء - الذين عجزت الحكومة عن إشباع احتياجاتهم الاساسية، فاستبعدوا إلى

ضفاف المجتمع، وانشغل عنهم القطاع الخاص، بل سحق بعضهم بسبب سعيه المحموم من اجل الربح - والدفع بهم مرة اخرى في قلب المجرى الرئيسي.

ولإنجاز هذه المهمة فإننا نجد أن المجتمع المدني يتبع ثلاثة اساليب، من خلال الاسلوب الاول يسعى المجتمع المدني إلى تطوير قدرات المهمشين بالعمل على تمكينهم من الناحية الاقتصادية، من خلال صيغ المشروعات الصغيرة تارة، أو إعادة تأهيلهم بحسب متطلبات واحتياجات سوق العمل الحديثة تارة اخرى، ومن خلال الاسلوب الثاني يعمل المجتمع المدني باتجاه تطوير القدرات السياسية والثقافية والاجتماعية للمهمشين الفقراء وذلك من خلال تطوير قدراتهم الاجتماعية، بأن يجعلهم ينتظمون في روابط وجماعات، قادرة على انتاج رأس المال الاجتماعي من خلال صيغ عديدة ابرزها صيغة العوز المتبادل، فضلًا عن محو اميتهم وتطوير قدراتهم فيما يتعلق بمتابعة القضايا العامة سواء تلك الخاصة بالمجتمع المحلي والمجتمع العام. فضلًا عن انتظام هؤلاء المهمشين من خلال تنظيمات المجتمع المدني يساعدهم في التدريب على المشاركة السياسية والاجتماعية بما يجعلهم مواطنين قادرين على تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه عائلاتهم ومجتمعهم المحلي والعام، أن تكون في مقدورهم ممارسة المواطنة حسب متطلباتها ومعاييرها الأساسية (علي، ٢٠١٥، صفحة ١٨٥).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

نشأة المجتمع المدني في العراق

مرّ نشوء وتطور المجتمع المدني في العراق بعدد من المراحل التاريخية تبعًا للتطورات السياسية التي مرّ بها العراق وهي كما يأتي:

المرحلة الاولى: المرحلة من عام (١٩٢١- ١٩٥٨) تطورت منظمات المجتمع المدني الحديث في العراق منذ اصلاحات مدحت باشا (١٨٧٢) وتواصلت في العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨) بوتيرة متسارعة، إذ كانت في الواقع عملية تحديث لمجتمع زراعي انتقل من اشكال التنظيم التقليدي، كالقبائل والعشائر وبيوتات الاشراف والاعيان إلى مجتمع يعتمد على الثروة والتعليم التحديث. إذ جاء في المادة (١٢) (أن للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون).

المرحلة الثانية: والتي تمتد من العهد الجمهوري لغاية (٢٠٠٢) إذ شهدت هذه المرحلة إعاقة تنمية هذه المنظمات، على الرغم من تمكن بعض المنظمات الوطنية القوية الحفاظ على مستوى معقول من الاستقلال في وضعها وعملياتها، مثل جمعية الهلال الاحمر العراقية وبعض المنظمات المهنية وعدد من الجمعيات الثقافية والتعليمية، إلا أنها بقت ضعيفة ومشلولة امام السلطة، باستثناء بعض الاضطرابات والمظاهرات النقابية في بغداد.

المرحلة الثالثة: أدى التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام (٢٠٠٣) إلى تأسيس عدد كبير من هذه المنظمات والتي شكلت نواة طبيعية لمجتمع طوعي في العراق مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة في العراق. إذ تشير الوثائق الرسمية الصادرة بعد احداث عام (٢٠٠٣) إلى اهمية وجودها في العراق بوصفها جزءا من عملية التحول الديمقراطي، ولذلك اصدرت ادارة الاحتلال الامريكي القرار (٤٥) والذي انشأت بموجبه مفوضية اسمتها (Non-Government Organization) لتسجيل هذه المنظمات ومنحها رقمًا وتاريخًا تحسبًا للمسؤولية القانونية، وقد بلغ عدد المنظمات المسجلة في العراق عام (٢٠٠٥) ما يقارب (٨٠٠٠) إلى (١٢٠٠) منظمة وجمعية، وذلك حسب وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني (قاسم، ٢٠١٩، صفحة ٢٥٨).

أن هذه التنظيمات المدنية بعد ٢٠٠٣ جاءت مع قوات الاحتلال واخرى ظهرت وانبثقت من المجتمع المحلي لم تكن بالمستوى المطلوب في مسؤولياتها الاجتماعية قياسًا بالتنظيمات المدنية العاملة في دول ومجتمعات غربية كون المنظمات التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ كانت شكلية واقتصرت في اعمالها وانشطتها على امور شكلية وبعيدة كل البعد عن واقع واشكاليات وحاجات المجتمع العراقي (حسن، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٦).

كما تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في خدمة الشعوب وتسهم في حل العديد من المشكلات وترفع مستوى الوعي لدى الكثير من فئات المجتمع على مختلف طوائفه، إلا أن دورها الذي تقوم به في الحروب والنزاعات والازمات يفوق في الاهمية والتأثير ما تقوم به من دعم في مجالات اخرى، فهي الاساس التي تعبر بها الفئات الهشة إلى بر الأمان خلال في اثناء الفوضى لاسيما عند غياب دور مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على القيام بدورها في حماية ورعاية هذه الفئات الهشة في الحروب والنزاعات برز دور منظمات المجتمع المدني التي يدرك الجميع اهميتها، ودورها في الخدمة الانسانية وإغاثة الشعوب في اوقات المحن والكوارث والدفاع عن حقوق الانسان، وفي العراق استطاعت منظمات المجتمع المدني في مرحلة زمنية قصيرة ان تقوم بواجبات مهمة واساسية شملت تقديم المساعدات الانسانية لضحايا الخرب واعمال العنف كذلك العمل على توفير الدعم القانوني للفئات الهشة والمستضعفة وسعت إلى نشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية، ومع كل هذه الادوار المهمة التي تقوم بها تواجه العديد من المشكلات والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والامني غير المستقر في البلاد إلى وقتنا الحالي (شاهيناز، www.politic.dz.com).

**دور منظمات المجتمع المدني في مدينة الموصل**

كان لدور منظمات المجتمع المدني في العراق ولاسيما في مدينة الموصل العون الاكبر للفئات الهشة ولاسيما في الازمات منها "ازمة وباء كورونا" وما رافقها من حجر صحي للمجتمع الموصلي، إذ قامت العديد من هذه المنظمات بدعم الفئات الهشة من الفقراء والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة والايتام بتوفير "الطعام والملابس والدعم المادي والمعنوي لهم" وكذلك توفير الاجهزة والمعينات لذوي الاحتياجات الخاصة من توفير "كراسي للمعاقين، وادوية وعلاج لجميع الامراض بما فيها المزمنة" وحملات رفع الانقاض وبناء وترميم البيوت المهدمة ولاسيما في الجانب الايمن بعد عمليات تحرير الموصل، وكذلك الحملات التوعوية والتثقيفية والترفيهية للأطفال والنساء وحملات مناهضة النساء من العنف بجميع اشكاله، فضلًا عن توزيع المساعدات الإغاثية للعوائل المتعففة وتأمين غذائي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، كذلك توفير فرص عمل بشكل دائمي للعوائل الفقيرة من مثل أعمال الخياطة والتطريز ودورات للمرأة وتوفير عمل للشباب العاطلين عن العمل، كما كان لهم الدور الكبير للنازحين والمهجرين داخل العراق، وذلك بتوفير المواد اللازمة لهم وحمايتهم وذلك ببناء المخيمات وتوفير المستلزمات الطبية والوقائية والعلاجية.

ومن خلال تحقيق فاعلية مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمعات التي فيها ومنها "المجتمع الموصلي" فلابد من تمتعها لقدر من الاستقلالية عن الدولة، ماديًّا وإداريًّا وتنظيميًّا، هذا من جانب، وأن لا تمارس الدولة أو الحكومات السياسية الاكراه أو العنف تجاه هذه المنظمات من جانب آخر، بل لابد من تشكيل القواعد والضوابط القانونية الاساسية التي تحكم العلاقة بين الطرفين وتنظيمها (زياد، Research Gate، صفحة ٢٠٧).

وبهذا فأن العمل التطوعي الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني في العراق عامة وفي المجتمع الموصلي خاصة يتطلب تخصصات متعددة ومتنوعة من باحثين اجتماعيين فيما يخص تقديم الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع، إذ لا بد أن يكونوا على المقدرة على العمل الاجتماعي والتفرغ التام، فضلًا عن وجود لوائح وانظمة تنظم اعمالهم والتنسيق مع المؤسسات الخيرية فضلًا عن وضوح اهدافها لتكون المسؤولية الاجتماعية على اتم وجه والقيام بواجباتهم. إذ إن هناك طاقات فاعلة للفئات الهشة تحتاج إلى مشاركتهم، وفي المقابل تعمل هذه المنظمات لتفعيل هذه الطاقات لإشباع احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية وهذا يتأتى من وثوق المواطنين بهذه المنظمات المدنية.

كما شهد العراق ومن ضمنه مدينة الموصل بعد عام (٢٠٠٣) بداية لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني وكخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي آنذاك. إذ أدت هذه المؤسسات دورًا بارزًا في توجيه ابناء المجتمع العراقي نحو المطالبة بحقوقهم المختلفة من التظاهرات والاحتجاجات وما يزال هذا الدور قائمًا وما زالت التظاهرات قائمة ومؤثرة في العملية السياسية للمطالبة بحقوقهم المشروعة؛ اذ من الثابت ان احتياجات اي مجتمع وان

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

كانت في تغير مستمر فان مستوى الاحتياجات يعد مسألة نسبية وتفاوت من مجتمع لآخر( نزار عبد السادة٢٠٢٣ص٩٤١)

فمن الملاحظ أن هناك معوقات تحول دون دور هذه المنظمات ففي العراق عامة وفي مدينة الموصل خاصة لعدم وجود المناخ الطبيعي والملائم والمستقر امنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا لنجاحها، إذ إن هذه العوائق تحول من دون تحقيق اهدافها ودورها في عملية البناء بشفافية ووضوح، والاهتمام وتمكين الفئات الهشة من خلال آلية ايجاد اعمال مناسبة ولو مؤقتة لهم لانتشالهم من واقعهم المرير.

**توصل البحث إلى نتائج عديدة منها:**

1. تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تقديم الخدمات الاجتماعية وحل المشكلات لدى الكثير من فئات المجتمع على مختلف اصنافه.
2. تعمل منظمات المجتمع المدني على إشباع الاساليب في تطوير قدرات المهمشين والعمل على تمكينهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من طريق صيغ المشروعات الصغيرة، وإعادة تأهيلهم.
3. الحماية الاجتماعية للفئات الهشة تقع على عاتق الدولة ومن اولوياتها ولكن عندما تعجز في تقديم هذا الدعم من الحماية تلجأ هذه المنظمات لتقوم بدور الدولة لحل ازمتها ومشكلاتها.
4. تعاني منظمات المجتمع المدني من بعض المعوقات من مثل المعوق الامني والعملي فضلًا عن المعوقات المالية والادارية.
5. الحق في انشاء منظمات المجتمع المدني اصبح حقًّا اساسيًّا من حقوق الإنسان وحرياته وهذا الحق اصبح له بعد دوليٌّ على المستوى العالمي.

التوصيات والمقترحات.

1. ضرورة ممارسة آليات المسؤولية الاجتماعية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.
2. العمل على تطبيق العدالة الاجتماعية في تقديم برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية وذلك لحماية الفئات الهشة من المخاطر المجتمعية.
3. ضرورة التعاون هذه المنظمات مع المنظمات الحكومية ومحاولة دعمها ماديًا ومعنويًّا.
4. القيام بدراسات مكثفة تخص الفئات الهشة ومن اجل النهوض بها وعدم التمييز بينها وباقي الفئات.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

5. تحويل هذه المؤسسات (منظمات المجتمع المدني) إلى شركاء في التنمية المجتمعية واعطاءها الاولوية في المسؤولية الاجتماعية.

المصادر والمراجع

R.L.J. (1985). *Lacrax intergrated latun America, the world bank.* Washington.

World Bank. (2005). *opportumilies and options for goverments to promont coporate sociat responsibilty in euorpe.*

ابراهيم سعد وهبة. (٢٠٠٠). المجتمع المدني والتمويل الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة - مصر: مركز المستقبل.

ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر للنشر.

احمد ابراهيم حمزة. (٢٠١٥). السياسة الاجتماعية. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

باسمة فارس محمد. (٢٠٢٢). الرعاية الاجتماعية ودورها في تمكين الفئات الهشة. العراق: اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل.

حسن جاسم راشد. (٢٠٠٨). ممارسة السياسة في مجتمع مدني. العراق: اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة بغداد.

زياد سمير. (Research Gate). مؤسسات المجتمع المدني وبناء التعايش السلمي في الموصل. (بحث منشور في موقع بتاريخ٢٠٢٠/٨/١٠، المحرر) تم الاسترداد من Research Gate.

سمية اوشن. (٢٠١٠). دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي. دراسة حالة الجزائر. الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة باتنة.

سناء محمد سليمان. (٢٠٠٩). مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس والمهارات الاساسية. القاهرة, مصر: علم الكت.

سناء وعبد الرضا عبد الرحيم و ناصر. (٢٠١٠). الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. (٨٣، المحرر) مجلة الادارة والاقتصاد، صفحة ٢٠٦.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

شاهيناز العقباوي. (www.politic.dz.com). منظمات المجتمع المدني الفاعل القوي والمؤشر في حماية المهمشين في دول الصراع العربي. تم الاسترداد من www.politic.dz.com.

صالح الصقور. (٢٠٠٩). موسوعة الخدمة الاجتماعية. المملكة الاردنية الهاشمية: دار زهران للنشر.

طاهر و صالح محسن منصور و مهدي العامري. (٢٠١٥). المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال. عمان. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عامر وناظم حسين فياض و عبد الواحد. (٢٠٠٣). ثالوث المستقبل العربي (الديمقراطية. التنمي. المجتمع المدني). الامارات: مركز زايد للدراسات والنشر.

عباس فاضل محمود. (٢٠١٢). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق. (العدد (٢٠٣)، المحرر) العراق: مجلة الاستاذ.

عبد العزيز عبد الله الدخيل. (٢٠١٢). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. عمان، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح ماهر انس. (٢٠٢٠). متطلبات تدعيم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاهلية لحماية الفئات المعرضة للخطر (المجلد المجلد ٢). مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية.

عبدالله بو صنبورة. (٢٠١٢). نحو مدخل نظري لفهم الواقع الاجتماعي العربي. المجتمع المدني والعمل الجمعوي انموذجا. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، صفحة ٢٦٠.

عبدالله راشد النيادي. (٢٠٠٨). اثر التغيرات الدولية والاقليمية على تطوير حقوق الانسان والمجتمع المدني في اطار جامعة الدول العربية. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الانسانية. جامعة الشرق الاوسط.

علي ليلة. (٢٠١٥). النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع. مصر: مكتبة الانجلو المصرية.

فؤاد محمد حسين الحمدي. (٢٠٠٣). الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك. اطروحة دكتوراه غير منشورة.

قاسم علوان سعيد. (٢٠١٩). منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة جامعة تكريت. العلوم السياسية، صفحة ٢٥٨.

لطفي قواسمي. (٢٠١٣). دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص منظمة اصدقاء الارض العالمية انموذجا. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر. باتنة.

محمد حسام الدين. (٢٠٠٣). المسؤولية الاجتماعية. منشورات الدار المصرية اللبنانية.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

محمد محي الجنابي. (٢٠٢٠). سياسات اعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع. دراسة حالة العراق بعد احداث عام ٢٠٠٣. عمان. الاردن: دار دجلة للنشر.

منى عطية خزام. (٢٠١٢). التنمية الاجتماعية في اطار المتغيرات المحلية والعالمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

منى عطية خزام. (٢٠١٥). البحث في الخدمة الاجتماعية، اسس منهجية وتطبيقات عملية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

نزار عب السادة النصار(٢٠٢٣) . خدمات دولة الرفاه الاجتماعية واثرها في تعزيز الامن الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد٥١.كلية الاداب . جامعة واسط ٥١,٣٢٨١https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss

هبة عاطف السيد. (٢٠١٤). دور الجمعيات الاهلية في تفعيل حماية حقوق المعاقين. مصر: رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المنصورة.

وثيقة الناظور غرب المتوسط. (٢٠١٥). البنك الاوربي لإعادة الاعمار والتنمية. تم الاسترداد من www.erbd.com.

ياسر محمد عودة. (٢٠١٤). المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية. فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

**References**

1-R.L.J. (1985). Lacrax intergrated latun America, the world bank. Washington.

2-World Bank. (2005). opportumilies and options for goverments to promont coporate sociat responsibilty in euorpe

3-Ibrahim Saad Wahba. (2000). Civil society and democratic finance in the Arab world. Cairo - Egypt: Future Cente

4-Ibn Manzur. (d.t.). Arabes Tong. Beirut: Sader Publishing H

5- Ahmed Ibrahim Hamza. (2015). Social policy. Amman, Jordan: Dar Al Masirah for Publishing and Distribution.

6-Basemah Fares Muhammad. (2022). Social care and its role in empowering vulnerable groups. Iraq: Unpublished doctoral dissertation, University of Mosul.

7- Hassan Jassim Rashed. (2008). Practicing politics in civil society. Iraq: Unpublished doctoral dissertation. college of Literature. Baghdad University.ouse

8- Ziad Samir. (Research Gate). Civil society institutions and building peaceful coexistence in Mosul. (Research published on the website on 8/10/2020, editor) Retrieved from Research Gat

9- Samia Ouchen. (2010). The role of civil society in building identity security in the Arab world. Case study of Algeria. Algeria: Master's thesis in political science. University of Batna.

10-Sanaa Mohamed Suleiman. (2009). Scientific research methods in education, psychology and basicskills. Cairo, Egypt: Ilm Al-Kut.

11-Sanaa, Abdul Redha Abdul Rahim and Nasser. (2010). The strategic role of comprehensive social responsibility in achieving sustainable competitive advantage. (83, editor) Journal of Administration and Economics, page 206.

12-Shahinaz Al-Aqabawi. (www.politic.dz.com). Civil society organizations are a strong and indicative actor in protecting the marginalized in Arab conflict countries. Retrieved from www.politic.dz.com.

13-Saleh Al-Suqour. (2009). Encyclopedia of Social Service. Hashemite Kingdom of Jordan: Dar Zahran for Publishing.rch .

14- Taher, Saleh Mohsen Mansour and Mahdi Al-Amri. (2015). Social Responsibility and Business Ethics. Amman, Jordan: Wael Publishing and Distribution House.

15-Amer, Nazim Hussein Fayyad and Abdul Wahid. (2003). The Trinity of the Arab Future (Democracy. Development. Civil Society). UAE: Zayed Center for Studies and Publishing.

16-Abbas Fadhel Mahmoud. (2012). The Role of Civil Society Organizations in Strengthening Democratic Construction in Iraq. (Issue (203), Editor) Iraq: Al-Ustadh Magazine

17- Abdul Aziz Abdullah Al Dakhil. (2012). Dictionary of Social Service Terms. Amman, Jordan: Dar Al Manahj for Publishing and Distribution..

18-Abdul Fattah Maher Anas. (2020). Requirements for supporting the social responsibility of civil society organizations to protect vulnerable groups (Volume 2). Journal of Studies in Social Service and Humanities.

19-Abdullah Bou Sanboura. (2012). Towards a theoretical approach to understanding the Arab social reality. Civil society and collective work as a model. Journal of Arts and Social Sciences, p. 260.

20-Abdullah Rashid Al-Niyadi. (2008). The impact of international and regional changes on the development of human rights and civil society within the framework of the League of Arab States. Unpublished master's thesis in humanities. Middle East University.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

21-Ali Laila. (2015). Social theory and community issues. Egypt: Anglo-Egyptian Library.
22-Fouad Muhammad Hussein Al-Hamdi. (2003). Marketing dimensions of social responsibility of organizations and their impact on consumer satisfaction. Unpublished doctoral dissertation.
23-Qasim Alwan Saeed. (2019). Civil society organizations and peace building in Iraq after 2003. Tikrit University Journal. Political science, p. 258.
24- Lotfi Qawasmi. (2013). The role of non-governmental organizations in promoting the social responsibility of the private sector, Friends of the Earth International as a model. Algeria: Unpublished Master's Thesis. University of Hadj Lakhdar. Batna.

25-Mohamed Hossam El-Din. (2003). Social Responsibility. Publications of the Egyptian-Lebanese House.

26-Mohamed Mohi El-Janabi. (2020). Policies for the rehabilitation of post-conflict societies. A case study of Iraq after the events of 2003. Amman. Jordan: Dijlah Publishing House.
27- Mona Attia Khazam. (2012). Social development in the context of local and global variables. Alexandria: Modern University Office.
28- Mona Attia Khazam. (2015). Research in Social Service, Methodological Foundations and Practical Applications. Egypt: Modern University Office.
29- Nizar A. Al-Sada Al-Nassar (2023). Social welfare state services and their impact on enhancing social security from a social service perspective. Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue 51. College of Arts. University of Wasit https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss51.328

30--Heba Atef El-Sayed. (2014). The role of civil society organizations in activating the protection of the rights of the disabled. Egypt: Unpublished Master's Thesis. Mansoura University.
31--Nador West Mediterranean Document. (2015). European Bank for Reconstruction and Development. Retrieved from www.erbd.com.
32--Yasser Mohammed Odeh. (2014). Political Participation and its Relationship to Social Responsibility. Palestine: Unpublished Master's Thesis. Al-Quds University.1

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية